

عنوان المقال: الصكوك الإسلامية السيادية كأداة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة

العامة (دراسة التجربة الماليزية مع استشراف لحالة الجزائر)

Title of article :Sovereign Islamic Sukuk as a tool for financing government projects and addressing the deficit in the general budget (a study of the Malaysian experience with an outlook on the case of Algeria)

بونقار مختار¹ ، شاوش حُجة الله²

 moukhtar8@gmail.com ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة (الجزائر)،¹

 chaouche.houdjetellah@cu-tipaza.dz ، المركز الجامعي مرسلبي عبد الله تيبازة (الجزائر)،²

تاريخ الإرسال:	تاريخ القبول:
<p>ملخص</p> <p>للإجابة على إشكالية الدراسة التي تتمحور حول: مدى مساهمة الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة. تم التطرق لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموازنة العامة والصكوك الإسلامية السيادية. وقد تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المرتبطة بالموازنة العامة والصكوك الإسلامية السيادية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة التجربة الماليزية في مجال تمويل المشاريع الحكومية عن طريق الصكوك الإسلامية السيادية. وقد خرجت الدراسة بمجموعة من النتائج أهمها: أن الصكوك الإسلامية السيادية تمثل الحل الأنسب للدولة في تمويل مشاريعها ومعالجة العجز في موازنتها العامة، كونها تتميز بالمصداقية</p>	<p>Abstract To answer the problematic of the present study that focuses on the extent to which the Islamic sovereign Sukuk are included in Financing Government projects and treatment the Public Budget deficit. various concepts concerning the Public Budget and Islamic Sukuk. The descriptive analytical method was followed since it is appropriate to display the concepts that are associated with the balance sheet and Islamic Sukuk. A case study method has been adopted because we are going to study the Malaysian experience in the field of financing government projects through Islamic sovereign Sukuk is done. The study offers important results, such as: the Islamic sovereign Sukuk represents the most appropriate solution for the state in financing its projects and treatment the deficit in the Public Budget, since it is characterized by legitimacy credibility and economical efficiency.</p> <p>Keywords: Sovereign debt, Public</p>

** المؤلف المرسل

Budget, Treatment the Budget deficit, Islamic sovereign Sukuk JEL Classification Codes: M41, H13, H26	الشرعية والكفاءة الاقتصادية. الكلمات المفتاحية: الديون السيادية، الموازنة العامة، معالجة عجز الموازنة، الصكوك الإسلامية السيادية. تصنيفات JEL : M41، H13، H26
--	---

1. مقدمة

تعد الموازنة العامة أحد الأدوات التي تعتمد عليها الدولة في التأثير على الاقتصاد وتحقيق أهدافها العامة، وتتكون الموازنة من مكونين رئيسيين هما: الإيرادات العامة والنفقات العامة، وتسمى زيادة النفقات عن الإيرادات بحالة العجز في الموازنة، وعادة ما تلجأ الدول لتمويله من خلال الاستدانة أو الإصدار النقدي، وتعتبر الصكوك الإسلامية السيادية البديل الشرعي لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة عجز الموازنة العامة، حيث أضحت بديلاً عن الاستدانة الربوية.

لاقت الصكوك السيادية الإسلامية انتشاراً واسعاً في كثير من دول العالم، وذلك لما حقته من نتائج إيجابية مجالات التمويل والاستثمار في كثير من القطاعات الاقتصادية، وازداد اهتمام الدول الإسلامية وغير الإسلامية باستخدام الصكوك الإسلامية في تمويل المشاريع العامة، خاصة بعد فشل السندات في الايفاء بالحاجات التمويلية العامة لهذه الدول، وتوسع التأثيرات السلبية للأزمة المالية العالمية 2008 لتشمل ديون الدول أو ما بات يعرف فيما بعد بأزمة الديون السيادية.

وسنسلط الضوء في هذه الورقة على مساهمة الصكوك السيادية في السياسة المالية، والمتمثلة أساساً في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بعيداً عن الأساليب التقليدية وانعكاساتها الخطيرة على اقتصاديات الدول ومالياتها العامة، فغالبا ما كرس هذه الأساليب العجز في الموازنات بسبب ارتفاع تكلفة استخدامها وتراكم الديون، مما جعل الكثير من الدول تعجز عن خدمة ديونها والايفاء بالتزاماتها. وتوفر الصكوك الإسلامية السيادية البديل الشرعي للسندات الربوية، كونها تقوم على مبدأ المشاركة في الربح والخسارة وتتميز بالمرونة والتنوع، فضلاً عن ارتباطها بالاقتصاد الحقيقي، مما يجعلها أداة فعالة وكفنة في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية ومعالجة عجز الموازنة العامة، بعيداً عن الانعكاسات الخطيرة للمديونية والإصدار النقدي.

إشكالية الدراسة:

تتمحور إشكالية هذه الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى مساهمة الصكوك الإسلامية السيادية في تمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة بدولة ماليزيا؟ وما مدى إمكانية استفادة الجزائر من هذه التجربة؟

وتندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من الإشكاليات الجزئية يمكن طرحها كالتالي:

- فيما يتمثل الحل الإسلامي المناسب لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة؟
- هل تستطيع الدول تمويل مشاريعها العامة عن طريق الصكوك الإسلامية السيادية؟

فرضيات الدراسة:

انطلاقاً من الإشكاليات السابقة فإن هذه الدراسة تقوم على اختبار الفروض التالية:

- تقدم الشريعة الإسلامية مجموعة من الحلول لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة من أهمها: الصكوك الإسلامية السيادية؛
- تستطيع الدول تمويل مشاريعها العامة عن طريق الصكوك الإسلامية السيادية.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونها تتناول موضوعاً محورياً، ألا وهو موضوع الصكوك الإسلامية السيادية، التي ازداد اهتمام الدول بها، حيث أنها تمثل الأداة المناسبة لتوفير السيولة المالية اللازمة لتمويل المشاريع الحكومية التنموية، ومن ثم معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، خاصة في ظل أزمة الديون السيادية التي ضربت عديد البلدان.

تلعب الصكوك الإسلامية السيادية دوراً إيجابياً في دفع عجلة النمو الاقتصادي، ولها دور أساسي في تمويل مشاريع البنى التحتية، وهذا الدور يتناسب مع متطلبات إصدار الصكوك، كما أن لهذه المشاريع أثراً اجتماعياً كبيراً، لكونها تقدم خدمات أساسية تستفيد منها شرائح واسعة من أفراد المجتمع، وهو ما يتوافق مع مقاصد الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة:

يمكن تلخيص أهم أهداف الدراسة فيما يلي:

- التعرف على أهم الحلول التي تقدمها الشريعة الإسلامية لمعالجة مشكلة العجز في الموازنة العامة للدولة؛
- إبراز كفاءة الصكوك الإسلامية السيادية في مساهمتها في تمويل الموازنة العامة؛
- دراسة التجربة الماليزية في مجال تمويل المشاريع الحكومية ومعالجة العجز في الموازنة العامة من خلال الصكوك الإسلامية والسيادية؛
- دراسة إمكانية تطبيق فكرة الصكوك الإسلامية السيادية في الجزائر كأحد الحلول لتمويل عجز الموازنة العامة في ظل تراجع أسعار النفط.

منهج الدراسة:

تم انتهاز المنهج الوصفي التحليلي لكونه ملائماً لعرض المفاهيم المرتبطة بالموازنة العامة والصكوك الإسلامية السيادية، مع الاستعانة بمنهج دراسة الحالة، لأننا بصدد دراسة التجربة الماليزية في مجال تمويل المشاريع الحكومية ومعالجة عجز الموازنة العامة عن طريق الصكوك الإسلامية السيادية.

خلفية الدراسة:

دراسة (بدر، أبريل 2015) حول الصكوك الإسلامية كأداة فعالة للتمويل، نموذج محاكاة الأثر على عجز الموازنة والدين العام في الاقتصاد المصري والتي تهدف إلى التعرف على الصكوك الإسلامية كأداة فعالة للتمويل و تعتمد هذه الدراسة على الأسلوب التحليلي و الاستقرائي لاختبار فرضين هما هل استخدام الصكوك في التمويل يكون لها أثر إيجابي على عجز الموازنة العامة. والثاني هل لها أثر إيجابي على تخفيض الدين العام.

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث هي المفاهيم الأساسية حول الصكوك الإسلامية ثم تجارب بعض الدول التي استخدمت الصكوك بصفة عامة والصكوك الإسلامية بصفة خاصة كأداة للتمويل. و أخيرا الصكوك الإسلامية في الاقتصاد المصري القانون و الأثر الاقتصادي المتوقع. و تضم هذه التجارب الصكوك الإسلامية في ماليزيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات العربية، قطر، البحرين، تركيا، إيران، إندونيسيا، السودان ثم الصكوك بشكل عام في الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، ألمانيا، فرنسا.

وقد توصلت الدراسة إلى أن استخدام الصكوك بشكل عام - و الصكوك الإسلامية بشكل خاص - كان لها أثر إيجابي في تجارب كل الدول سواء على الدين العام أو عجز الموازنة و أن النموذج الافتراضي لمحاكاة

الأثر أثبت التأثير الإيجابي للتمويل بواسطة الصكوك على فجوة الادخار المحلية و عجز الموازنة العامة و الدين العام الداخلي.

دراسة (الجليل، 2018) هدفت الدراسة إلى معرفة وتوضيح مفهوم الصكوك الاسلامية والليات التي يمكن من خلالها يمكن الاستفادة من تجربة السودان، من خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالصكوك الاسلامية أصبحت البديل الانسب للأدوات المالية التقليدية في تمويل عجز الموازنة، وهذا من خلال ما توفره الصكوك من نقاط ايجابية عديدة كقيامها على اساس المشاركة في الارباح والخسائر، تنوعها وفقا لتنوع صيغ التمويل الاسلامي

دراسة (عيجوي،، 2019) هدفت الدراسة إلى ابراز الدور الفعال للصكوك الاسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وبديل عن أدوات التمويل التقليدية التي لم تعد تجدي نفعاً لها خاصة بعد السقوط الحر لأسعار البترول في الاسواق العالمية خلال السداسي الثاني من سنة 2014، من خلال تسليط الضوء على أهمية ومزايا الصكوك الاسلامية اضافة الى توضيح كيفية تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بالصكوك الاسلامية بالاستناد الى بعض التجارب الدولية مّا دفعنا الى تقديم مختلف المتطلبات الضرورية والدعائم لاصدار الصكوك الاسلامية

2. الموازنة العامة

تعتبر الموازنة العامة احد المواضيع المهمة خاصة وأنها ترتبط بالتخطيط للنفقات الموجهة للتسيير والتجهيز من جهة وإيرادات الدولة من جهة أخرى ولعلها اكتسبت هذه الأهمية من خلال الدور الفعال الذي لعبته ولا تزال تلعبه الدولة في توجيه الاقتصاد بما يحقق النفع العام وإرساء اقتصاد قوي في مواجهة الأزمات (هزشي، فيفري 2011، صفحة 3)

1.2 مفهوم الموازنة العامة

هناك عدة تعاريف للموازنة العامة تختلف باختلاف التشريعات التي تسنها الدولة، فهي تتكون من جانبين ، النفقات العامة و الإيرادات العامة ، ويعني تحضير وإعداد الميزانية العامة ، تقدير كل من النفقات العامة والإيرادات العامة للسنة القادمة ، وتثير عملية التقدير مشكلة كيفية تحديد الأرقام الواردة في مشروع الميزانية العامة ، والتعرف على الأسس التي تستند إليها عملية التقدير ، والتي تختلف بالنسبة للنفقات العامة ، عنها بالنسبة للإيرادات العامة ، والتي يجب أن ترعى الدقة والمرونة ، بحيث تأتي هذه التقديرات مطابقة إلى حد كبير للواقع العملي (بن يحي ، 2016، صفحة 111).

تظهر أهمية الموازنة العامة في كونها أداة لتنفيذ السياسة المالية للدولة، فمن خلالها يمكن معالجة الآثار الناجمة عن التضخم، الانكماش، والكساد الاقتصادي، كما أنها تعتبر أداة رقابية فعالة، حيث أنها تمكن السلطات التشريعية من مراقبة ومتابعة عمل السلطات التنفيذية ومحاسبتها، بالإضافة إلى ذلك، فهي تعد أداة لحماية المنتجات المحلية من منافسة المنتجات الخارجية، وذلك من خلال فرض رسوم جمركية على المنتجات المستوردة أو تقديم إعانات للمنتجين المحليين، كما تعتبر الموازنة العامة أداة اجتماعية فعالة، حيث تعمل على إعادة توزيع الدخل على مختلف طبقات المجتمع (غنام، 2006، صفحة 23)

2.2 عجز الموازنة العامة

هو عبارة عن الفرق السالب بين الإيرادات العامة والنفقات العامة كنتيجة للزيادة في حجم الإنفاق الحكومي على حجم الإيرادات العامة، أي أنه انعكاس لعدم قدرة الإيرادات العامة على تغطية النفقات العامة (كزير نسرين ، صفحة 109) والتزايد في النفقات هو تطور للحاجات العامة ونمو في وظائف الدولة ، يعود العجز في الموازنة العامة إلى سببين رئيسيين هما: زيادة النفقات وقلة الإيرادات، أما السبب الأول فينتج عن الزيادة الطبيعية في عدد السكان، مما يترتب على ذلك مسؤولية الدولة في توفير الحاجات الأساسية للناس من مدارس، مستشفيات، إقامة الطرق والجسور، الكهرباء، الاتصالات والمواصلات... الخ، أيضا قد تكون بسبب الزيادة في نفقات الخدمة المدنية، وخصوصا بند الرواتب والأجور، إضافة إلى زيادة النفقات العسكرية والأمنية الناتجة عن الحروب والتهديدات الداخلية أو الخارجية، كما أن الظروف الطارئة كالكوارث الطبيعية من جفاف وفيضانات وزلازل، تتطلب زيادة في النفقات العامة لإغاثة المتضررين وإعانتهم، أما السبب الثاني من أسباب عجز الموازنة العامة، فهو انخفاض الإيرادات العامة، والذي قد يحصل بسبب انخفاض حصيلة الضرائب، الناتجة عن حالة الركود الاقتصادي أو عدم كفاءة الأجهزة التنفيذية المكلفة بتحصيل المال العام، بالإضافة إلى ظاهرة التهرب الضريبي (زياد، 2011، الصفحات 50-51).

3.2 الحل التقليدي لمعالجة العجز في الموازنة العامة

يمكن تلخيص أهم الاجراءات والأدوات التقليدية المستخدمة في معالجة العجز في الموازنة العامة في الحلين التاليين (زياد، 2011، صفحة 51):

أولاً: الحل الأول: اتخاذ الإجراءات التقليدية: مثل تحسين أداء الحكومة وزيادة فعاليتها من خلال: التقليل من مركزية القرار، التخفيف من الفساد، الرفع من مستوى الممارسة الديمقراطية في الوزارات والهيئات العامة، تحسين مستوى تقديم الخدمة وتقليل التكاليف.

ثانياً: الحل الثاني: استخدام الأدوات التمويلية التقليدية: مثل زيادة أو فرض ضرائب جديدة، اللجوء إلى الاقتراض العام سواء كان داخلياً أو خارجياً، إصدار أدوات الدين العام، اللجوء إلى الإصدار النقدي لتمويل العجز في الموازنة العامة، وتعد هذه الأدوات وقائية، لأنها معالجة مؤقتة وليست جذرية، ومن ثم لا ننصح بالاعتماد عليها كثيراً في معالجة عجز الموازنة العامة.

3. الصكوك الإسلامية ودورها في تمويل المشاريع العامة

1.3 تعريف الصكوك الإسلامية

عرفت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الصكوك الإسلامية بأنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصصاً شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في ملكية موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص، وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" (الشرعية، 2010، صفحة 238)

وتعرف الصكوك السيادية بأنها: "الصكوك التي تصدرها الحكومات وتستخدم حصيلتها في توفير السلع والخدمات العامة وفي استغلال الموارد الطبيعية، كما تستخدمها الدولة كوسيلة من وسائل تعبئة المدخرات والعمل على تشجيع الاستثمار في بعض القطاعات طبقاً لبرنامج التنمية" (إبراهيم، 2014، صفحة 87.86)

2.3 مميزات الصكوك الإسلامية السيادية

يمكن تلخيص أهم مميزات الصكوك الإسلامية السيادية فيما يلي (الدين، 2019، صفحة 143، 144)

- التعامل بالصكوك الإسلامية مرتبط بالضوابط الشرعية سواء من حيث الإصدار أو التداول أو الإطفاء؛
- تمثل أصولاً عينية أو خدمات أو منافع قائمة عند التأسيس أو موصوفة في الذمة، بمعنى أنها تمثل حصة شائعة في حق صاحبها من الموجودات أو في المشروع؛

- المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث لا يتم توزيع الأرباح إلا بعد سلامة رأس المال مثل صكوك المشاركة والمضاربة؛
- العائد بمثابة الربح وليس بالربا؛
- خفض تكلفة التمويل وتدني المخاطرة من المميزات التي يحصل عليها مصدر الصكوك، فصكوك المشاركة مثلاً لا تشكل عبئاً على الموازنة العامة في حالة خسارة المشروع العام، لأن الخسارة تتحملها المشاريع بخلاف السندات التي تتحمل الموازنة العامة دفع فوائدها.

3.3 أهمية الصكوك الإسلامية السيادية

يمكن تلخيص أهمية الصكوك كما يلي (علي، 2021) :

- أن هذه الصكوك تساعد على النهوض بالاقتصاد الإسلامي نظرياً وعملياً؛
- تعتبر من الأدوات التمويلية الهامة لتنويع مصادر الموارد الذاتية، وتوفير السيولة اللازمة للمؤسسات والحكومات التي تحتاج إلى مصادر تمويل طويلة الأجل؛
- تعمل على إثراء الأسواق المالية الإسلامية، لأنها الأداة المكتملة للأسهم والجناح الثاني للبورصة التي من خلالها تتحرك الأموال بحرية؛
- تلبي احتياجات الدولة في تمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية بدلاً من الاعتماد على سندات الخزينة والدين العام؛
- توجه الدول الإسلامية وغير الإسلامية لاعتمادها كأداة لتمويل المشاريع العامة للتخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة في ظل أزمة الديون السيادية التي تعاني منها عديد الدول.

4.3 أنواع الصكوك الإسلامية

تتعدد الصكوك الإسلامية وتنوع باختلاف العقد الشرعي الذي تصدر على أساسه، لذلك فإنه يمكن تصنيف تلك الصكوك على النحو التالي (الإسلامية هـ،، صفحة 240.239) :

أولاً: صكوك المراجعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة

المراجعة مملوكة لحملة الصكوك.

ثانيا: صكوك السلم: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتحصيل رأس مال السلم، وتصبح سلعة السلم مملوكة لحملة الصكوك.

ثالثا: صكوك الاستصناع: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تصنيع سلعة، ويصبح المصنوع مملوكا لحملة الصكوك.

رابعا: صكوك المشاركة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في إنشاء مشروع، أو تطوير مشروع قائم، أو تمويل نشاط، ويصبح المشروع أو موجودات النشاط ملكا لحملة الصكوك في حدود حصصهم، وتدار الصكوك بتعيين أحد الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

خامسا: صكوك المضاربة: هي وثائق متساوية القيمة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس المضاربة بتعيين مضارب من الشركاء أو غيرهم لإدارتها.

سادسا: صكوك الوكالة: هي وثائق مشاركة تمثل مشروعات أو أنشطة تدار على أساس الوكالة بالاستثمار بتعيين وكيل عن حملة الصكوك لإدارتها.

سابعا: صكوك المزارعة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلة الاكتتاب فيها في تمويل مشروع على أساس المزارعة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في المحصول وفق ما حدده العقد.

ثامنا: صكوك المساقاة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في سقي أشجار مثمرة والإنفاق عليها ورعايتها على أساس عقد المساقاة، ويصبح لحملة الصكوك حصة من المحصول وفق ما حدده العقد.

تاسعا: صكوك المغارسة: هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لاستخدام حصيلتها في غرس أشجار وفيما يتطلبه هذا الغرس من أعمال ونفقات على أساس عقد المغارسة، ويصبح لحملة الصكوك حصة في الأرض والغرس.

عاشرا: صكوك الإجارة: هي وثائق متساوية القيمة تمثل حصة شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات في مشروع استثماري معين يدر دخلا، والغرض منها تحويل الأعيان والمنافع والخدمات التي تتعلق بها عقد الإجارة إلى صكوك قابلة للتداول في الأسواق الثانوية (زيد، 2011، صفحة 40)

قبل التطرق للحل الإسلامي لمعالجة العجز في الموازنة العامة، لا بد من التعرف على مفهوم الصكوك الإسلامية السيادية، التي تعرف بأنها عبارة عن "سندات مالية تصدرها جهات حكومية مختلفة (المستفيد من الصكوك) تمثلها أو تنوب عنها وزارة المالية وتقوم على أساس شرعي ويتم تسويقها عبر البنوك وشركات الوساطة المالية للجمهور في داخل الدولة وخارجها" (عوض، 2011/05/21، صفحة 4)

تلجأ الدول عادة في معالجة مشكلة العجز في موازنتها العامة، إلى استخدام أدوات تمويلية تقليدية، هذه الأخيرة لها تأثيرات سلبية كثيرة على الاقتصاد وعلى الدولة ككل، حيث أن معالجة العجز عن طريق زيادة الضرائب أو الاصدار النقدي مثلا، يتسبب في اضعاف تنافسية المنتج المحلي، فضلا عن ارتفاع الأسعار، كما أن معالجة العجز من خلال اللجوء إلى الاقتراض العام سواء كان داخليا أو خارجيا، يؤدي إلى ائثال كاهل الدولة بالديون ويدخلها في أزمة ديون سيادية.

إن الأدوات التمويلية التقليدية السالفة الذكر غير مجدية في معالجة العجز في الموازنة العامة، وأزمة الديون السيادية الحالية خير دليل على ذلك، فضلا على أن هذه الأدوات غير متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية، ومن هنا تبرز أهمية الصكوك الإسلامية السيادية كأداة مناسبة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وبالتالي فهي الحل الأنسب لمعالجة العجز في الموازنة العامة. وفيما يلي بعض الحلول المقترحة لمعالجة هذا المشكل:

أولا: تمويل المشاريع العامة عن طريق صكوك المضاربة والمشاركة السيادية

تستطيع الدولة من خلال هذا النوع من الصكوك السيادية، أن تمويل المشاريع المولدة أو المدرة للدخل أو الأيراد وفقا لصيغة المضاربة أو المشاركة، ويكون الربح الذي يتحصل عليه حملة الصكوك أو الخسارة التي يتحملونها بحسب النتيجة التي يحققها المشروع. ويمكن للدولة استخدام حصيلة هذه الصكوك في تمويل مشاريع الطاقة، البنية التحتية وغيرها. وتستطيع الدولة شراء حصص حملة صكوك المضاربة أو المشاركة بالتدريج وفق برنامج محدد وعلى مدى فترة زمنية معينة، وهذا ما يعرف بالمشاركة المتناقصة.

ثانيا: تمويل المشاريع العامة عن طريق صكوك الإجارة

تستطيع الدولة تمويل المشاريع التي يملكها حملة الصكوك عن طريق حصيلة صكوك الإجارة، حيث تستغل هذه المشاريع لقاء أجر محدد تدفعه لهم، ويمكن للدولة تملك هذه الأصول في نهاية العقد باستخدام صيغة الإجارة المنتهية بالتملك.

يمكن استعمال صكوك الإجارة والأعيان المؤجرة في تعبئة الموارد اللازمة لتمويل العديد من المشاريع والنفقات الحكومية، إذ يمكن تمويل الإنشاءات العقارية، من خلال إصدار صكوك الأعيان المؤجرة، وتستفيد الدولة من توجيه حصيلة صكوك إجارة الخدمات في تمويل مشاريع مهمة في قطاعات مختلفة، كالتعليم، الصحة، النقل... إلخ، كما يمكن اللجوء إلى صكوك إجارة المنافع في تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية (الجوزية، 2009، صفحة 180.181)

ثالثاً: تمويل المشاريع العامة من خلال صكوك السلم

تستخدم صكوك السلم على نطاق أوسع من غيرها من الصكوك في توفير احتياجات تمويلية معينة للحكومات، وذلك مثل الاحتياجات العاجلة للسيولة للإنفاق على التزامات عامة دورية في الأوقات التي لا تتوفر فيها السيولة اللازمة لدى الحكومات، فتقوم باستخدام صكوك السلم في توفير تلك السيولة مقابل الالتزام بتوفير سلع ومنتجات زراعية بكميات محددة وبمواصفات معينة في وقت محدد في المستقبل (زيد، أكتوبر 2012، صفحة 5) وبمقتضى هذا العقد تبيع الدولة "سلباً" سلعة محددة الأوصاف تنتجها بحيث يدفع المشتري الثمن للدولة حالاً على أن تقوم الدولة بتسليمه السلعة في أجل لاحق، وهذا الأسلوب مناسب للدول التي لديها موارد طبيعية تبيعها كالفنط والفوسفات بل وحتى الطاقة الكهربائية.

رابعاً: تمويل المشاريع العامة من خلال صكوك المراجعة

تعتبر المراجعة أداة تمويل رئيسية واسعة الانتشار، ويمكن للدولة أن تستخدم صيغة المراجعة في شكل صكوك ذات استحقاقات متتالية لتمويل شراء المواد الخام، الآلات، المعدات والسلع المعمرة، بحيث تخدم هدف السيولة لدى مشتريها، وعلى الرغم من عدم إمكانية تداول هذه الصكوك لأنها تدخل عندئذ في مسألة بيع الديون، إلا ان الجهة المصدرة لها يمكن أن تستردها شريطة ألا يتوسط في العملية طرف ثالث وذلك حسب فتوى مجمع الفقه الإسلامي بقراره رقم 7/2/66 في دورته السابعة بجدة.

خامساً: تمويل المشاريع العامة من خلال صكوك الاستصناع

تفتقر الدولة أحيانا إلى الموارد المالية اللازمة لتمويل المشاريع ذات منفعة عامة مثل: المستشفيات، الطرق، المنشآت العقارية، بناء محطات الطاقة أو تحلية المياه وغيرها، وذلك بسبب انخفاض الإيرادات العامة أو عدم حلول آجال تحصيلها كالضرائب مثلا، ومن هنا نجد أن صكوك الاستصناع تعتبر الأداة المناسبة لتمويل هذه الاحتياجات، حيث تقوم الدولة بتوجيه حصيلة الصكوك في المشاريع المذكورة آنفا، ويمكن للدولة تسديد المبلغ المحدد في العقد بالتقسيم خلال فترة زمنية محددة يتم الاتفاق عليها، ويمكن طرح صكوك استصناع للاكتتاب العام وهي تمثل ديوناً على الدولة وتشبه صكوك المراجعة وبالتالي تنطبق عليها نفس المحاذير المتعلقة بتداول صكوك المراجعة. (للاستثمار)

4. تجربة ماليزيا في مجال تمويل المشاريع الحكومية وتغطية عجز الموازنة العامة بإصدار الصكوك الإسلامية

تعتبر ماليزيا صاحبة أكبر الإصدارات عالميا في مجال الصكوك الإسلامية، كما أنها ذات تجارب رائدة، وذلك راجع لترعها على عرش سوق الصكوك الإسلامية خاصة المحلية منها، ومن خلال هذا العرض سنقوم بالتفصيل في تجربة ماليزيا وآلية تغطية صكوكها الحكومية لعجز موازنتها.

1.4 أهم الصكوك السيادية التي أصدرتها الحكومة الماليزية سنة 2019

يعرض الجدول رقم (01) أهم الصكوك السيادية التي أصدرتها الحكومة الماليزية سنة 2019.

الجدول 01 : أهم الصكوك السيادية التي أصدرتها الحكومة الماليزية سنة 2019

النوع	الشرح	النسبة
صكوك المراجعة	هي وثائق متساوية القيمة يتم إصدارها لتمويل شراء سلعة المراجعة، وتصبح سلعة المراجعة مملوكة لحملة الصكوك.	39.40%
صكوك الوكالة بالاستثمار	هي الوثائق أو الشهادات الممثلة لقيمة الأصول التي تصدرها الجهة المصدرة للجهات الأخرى لإثبات المديونية فيها وإصدارها مبني على أساس عقد البيع بالثمن الأجل أو المراجعة.	36.68%
صكوك المضاربة	هي أوراق مالية قابلة للتداول تعرض على أساس قيام الشركة المصدرة بإدارة العمل على أساس المضاربة، ويتمثل فيها الملاك أصحاب رأس المال بينما المستثمر يمثل عامل المضاربة ويحصل مالكوها على نسبة شائعة في الربح.	12.23%
صكوك المشاركة	هي عقد المشاركة المعروف في عقود الاستثمار، وهي مشابهة كثيرا للمضاربة ولكن الاختلاف الأساسي يتمثل في أن صكوك المشاركة نجد فيها الجهة الوسيطة التي تصدر الصكوك تعتبر شريكا لمجموعة المستثمرين حملة الصكوك في وعاء الشركة.	6.72%

4.85%	هي عبارة على أوراق مالية ترتبط عوائدها باستثمارات صديقة للبيئة، كما أنها متوافقة مع الشريعة من جهة، وتصدر لأجل أهداف مرتبطة بحماية البيئة من جهة ثانية.	الصكوك الخضراء
0.1%	هي صكوك ملكية الموجودات المؤجرة، ويصدرها مالك العين المؤجرة، أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك، وتتيح لحاملها فرصة الحصول على دخل الإيجار وعائد رأس المال من العين المؤجرة، بالإضافة إلى تحمل مخاطر الخسارة والضرر على العين المؤجرة، كما أن ماليزيا أصدرت صكوك الإجارة الدولية والمحلية.	صكوك الإجارة

المصدر: اعتماداً على: (بوضيف منال، 2019) و (SUKUK, July 2020, p. 158)

ظلت حصة الإصدارات السيادية في السوق المحلية قوية خلال عام 2019، وقد ساهمت بنسبة 59% من إجمالي قيمة الإصدارات وتليها إصدارات المؤسسات المالية وشبه السيادية والمؤسسات المالية الإسلامية بنسبة 15% و 14% و 12% على التوالي. وقد بقيت أسهم قطاع الشركات باستثناء الحكومة الماليزية، أقل من إمكاناتها المتوقعة في حجم الإصدار.

في عام 2019، كانت الإصدارات شبه السيادية في السوق الدولية قوية نسبياً بإصدار بلغ 41% (15.93 مليار دولار)، في حين ارتفعت مساهمة الإصدارات السيادية إلى 30%، حيث كانت نسبتها 28% سنة 2018.

وعلى أساس تراكمي للفترة من 2001 إلى 2019، واصلت ماليزيا الاحتفاظ بمركزها الأول في إصدارات الصكوك سواء كانت محلية أو دولية بقيمة 733.75 مليار دولار وتليها المملكة العربية السعودية ب 146.29 مليار دولار وإندونيسيا ب 98.91 مليار دولار والإمارات 88.69 مليار دولار. كما تواصل ماليزيا بسبب قوة سوق رأس المال لديها الحفاظ على ريادتها على نظيراتها في آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي، ومع ذلك، فإن الزيادة في الإصدارات من هذه الدول وغيرها ستؤدي إلى تخفيض الحصة الماليزية في السوق العالمية في السنوات القادمة (MARKET، 2020، صفحة 23)

2.4 آلية إصدار بعض الصكوك السيادية الماليزية

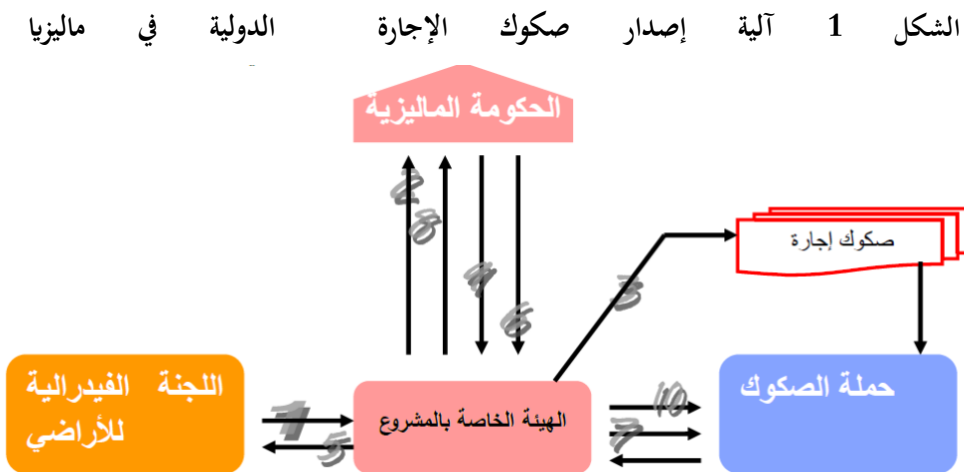
يتم إصدار الصكوك الإسلامية في ماليزيا على حسب نوعية العقد وحسب الأطراف المتعاقدة فيه (بوضيف منال، 2019، الصفحات 141-143)

أولاً: آلية إصدار صكوك الإجارة الدولية في ماليزيا

وكانت مراحل إصدارها وفق الخطوات التالية:

1. بيع للمستفيد وهو الهيئة الخاصة بالمشروع أرضٍ ب 600 مليون دولار مثلاً من طرف اللجنة الفدرالية للأراضي؛
2. عقد إجارة للأرض مع الحكومة الماليزية؛
3. إصدار الصكوك؛
4. دفع قيمة الصكوك من طرف حملت الصكوك؛
5. تسديد قيمة البيع للجنة من طرف الهيئة الخاصة بالمشروع؛
6. دفع قسط التأجير من طرف الحكومة الماليزية للجنة؛
7. تقديم أقساط دورية لحملت الصكوك؛
8. بيع الأصل عند التصفية النهائية؛
9. تسديد قيمة البيع من طرف الحكومة الماليزية؛
10. تسديد قيمة البيع لحملت الصكوك وانتهاء العملية.

يمكن تمثيل لآلية إصدار صكوك الإجارة الدولية في ماليزيا وفق الشكل التالي:



ثانيا: آلية إصدار صكوك المضاربة في ماليزيا

ويتم إصدارها وفق الخطوات التالية:

1. تقوم البلدية بإنشاء هيئة خاصة بالمشروع وتقوم هذه الأخيرة بإصدار صكوك مضاربة ثم يقوم حملت الصكوك (جهة المكتب الأول) بالتسديد نقدا، حيث يعتبر هنا حملت الصكوك (رب المال الأول) وتكون الهيئة الخاصة مضارب أول والعقد بينهما مضاربة أولى؛
2. تقوم هذه الهيئة بالمضاربة بهذا المال فتصبح (رب مال ثاني) مع جهة محلية وتكون هذه الجهة المحلية في مقام (مضارب ثاني) والعقد هنا مضاربة ثانية؛
3. بعد الانتهاء تقسم الهيئة المحلية (مضارب ثاني) بينها وبين الهيئة الخاصة بالمشروع (رب مال ثاني)، وذلك بعد اقتطاع الضرائب من طرف مصلحة الضرائب؛
4. تقوم الهيئة الخاصة بالمشروع باعتبارها (مضارب أول) بتقسيم الأرباح بينها وبين حملت الصكوك.

1-1- دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة لماليزيا خلال الفترة 2008-2017

تقوم ماليزيا بتمويل وتغطية عجز موازنتها العامة من خلال الصكوك الإسلامية، حيث ساهم إصدارها الصكوك الإسلامية بماليزيا بشكل كبير في جمع الأموال اللازمة لتحريك عجلة الاقتصاد والنهوض باقتصادها. ويوضح الجدول رقم (02) العجز الذي شهدته الميزانية العامة الماليزية خلال الفترة 2008-2017، وكيف قامت الحكومة الماليزية بتمويله وتغطيته، وكذلك كيف ساهمت الصكوك الإسلامية في تغطية هذا العجز.

الجدول رقم (02): أداء الصكوك الحكومية في تغطية عجز الموازنة العامة في ماليزيا في الفترة (2008-
(2017)

السنوات	العجز الكلي (GDP %)	التمويل الخارجي	التمويل المحلي	الصكوك الحكومية	مساهمة الصكوك
2008	-35.6	-0.5	35.7	246.69	42%
2009	-47.4	-6.3	56.9	139.78	51.4%
2010	-43.3	3.7	36.5	118.73	53.6%
2011	-42.5	0.5	45.1	167.73	54.01%
2012	-42.0	-0.1	43.3	226.96	54.07%
2013	-38.6	-0.2	39.5	255.71	61.36%
2014	-37.4	-0.4	37.6	262.76	53.38%
2015	-37.2	0.7	38.9	117.70	43.57%
2016	-38.4	0.8	37.9	129.45	53.81%
2017	-40.3	-0.3	40.8	168.68	53.05%
إجمالي مساهمة الصكوك في الفترة 2017-2008					57.69%

المصدر: (بوضاف منال، 2019، صفحة 144)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (02) الذي عكس لنا الوضعية المالية لحكومة ماليزيا وأداء الصكوك في تغطية عجز موازيتها، حيث كان حجم العجز الكلي للفترة محل الدراسة متقارب نسبيا ومتذبذب، وسجلت أعلى نسبة عجز سنة 2009، حيث قدرت ب 47.4 % من إجمالي الناتج المحلي، وبلغت مساهمة الصكوك الإسلامية الحكومية في تغطية عجز هذه السنة ما نسبته 51.4 %.

كما أنه يلاحظ من نفس الجدول أن نسب مساهمة الصكوك الإسلامية في تغطية العجز للحكومة الماليزية خلال فترة الدراسة كانت تقريبا دائما تتجاوز 50 % إلا أن عام 2008 و 2015 فكانت نسب المساهمة 42 % و 43 % على التوالي، ويعود ذلك إلى أن العجز خلال هذين العامين كان الأقل بين العشر سنوات محل الدراسة، وهذا ما يثبت الاعتماد الكبير للحكومة الماليزية على الصكوك الإسلامية كأداة تمويل محلية مقارنة بمصادر أخرى للتمويل المحلي، حيث قدر إجمالي مساهمة الصكوك الإسلامية في تغطية العجز خلال العشر سنوات محل الدراسة ما نسبته 57.69 %.

3.4 تقييم التجربة الماليزية

تميزت التجربة الماليزية بالريادة في مجال المالية الإسلامية، وبالتحديد في مجال الصكوك الإسلامية السيادية، كونها تصدر نسب عالية من إجمالي إصدارات العالم من الصكوك الإسلامية، ولكن هذه التجربة هي وكغيرها من التجارب لها إيجابيات وسلبيات يمكن ان نوجزها في هذا العرض (البشير، 2017، صفحة 80). (غلمي، 2017، صفحة 361)

أولا: إيجابيات التجربة الماليزية

- على الرغم من وجود بعض جوانب القصور في التجربة الماليزية، إلا أنها تجربة ناجحة تتميز بما يلي:
- استطاعت ماليزيا أن تجعل من الصكوك الإسلامية السيادية أداة مهمة في تغطية عجز الموازنة، حيث ساهمت الصكوك الإسلامية في تغطية نسبة 57.69 % من العجز خلال الفترة (2008-2017)، وبذلك أخذت ماليزيا الريادة عالميا في هذا المجال؛
 - تساهم الصكوك السيادية في زيادة كفاءة الأسواق المالية الإسلامية من خلال تخصيص الموارد تخصيصا أمثلا، حيث ساهمت هذه الصكوك في تغطية عجز الموازنة بشكل كبير؛
 - تعتبر ماليزيا الدولة الأولى من حيث إصدارات الصكوك الإسلامية، وفي سنة 2007 قامت ماليزيا بتحرير سوق الصكوك بما يسمح بالتداول من مختلف أنحاء العالم وفي أي نوع من العملات، إضافة إلى اهتمامها بأن تكون مركز لتجميع السيولة عالميا؛
 - تركيز اهتمام التنمية الماليزية بالمبدأ الإسلامي الذي يجعل من الانسان محور النشاط التنموي؛
 - تفعيل الأدوات الاقتصادية والمالية الإسلامية في مجال التنمية مثل الزكاة والوقف من خلال إنشاء مؤسسات متخصصة بهما؛
 - المساهمة الفعالة للحكومة الماليزية في تجربة العمل المالي والمصرفي الإسلامي.

ثانيا: سلبيات التجربة الماليزية

يأخذ على التجربة الماليزية ما يلي:

- إشكالية تعميم النموذج الماليزي في الصناعة المالية الإسلامية بسبب إجازتها لبعض الصيغ التمويلية مثل: إجازة بيع الدين بالدين أو بيع العينة وعدم إجازتها في دول الإسلامية أخرى كدول الخليج العربي وذلك راجع إلى الاختلاف المذهبي والفقهي بين ماليزيا وتلك الدول؛
- إشكالية تطبيق المشتقات في صناعة المالية الإسلامية، حيث ما زال الجدل والنقاش حول جواز وعدم جواز المشتقات الإسلامية، غير أن ماليزيا تطبقها على المؤشرات والعملات في إدارة المخاطر بعد موافقة الهيئة الشرعية الإسلامية على ذلك.

5. استشراف لدور الصكوك الإسلامية السيادية في تغطية عجز الموازنة العامة في الجزائر

تعاني الجزائر اليوم من مشكلة عجز موازنتها العامة قد تعرض مستقبل البلاد لخطر كبير يعيق سيروا الاقتصاد ومشاريعها التنموية المبرمجة، فعدم كفاية الموارد المحلية وعجزها عن تغطية كامل النفقات العامة كانت من الأسباب التي أدت إلى اللجوء إلى التمويل بالعجز وكذا الاستدانة التي ستفاقم الوضع أكثر، هذا ما يجعل الجزائر مضطرة للجوء لبدائل أخرى إسلامية بهدف تحسين وضعيتها الحالية.

1.5 واقع عجز الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

تميزت سياسة الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بنمو الإنفاق العام ومعدلاته كونها تنتهج مالية توسعية، وهذا ما ترتب عنه تصاعد معدلات الإنفاق العام مقارنة بالإيرادات العامة للدولة، ومن ثمّ تفاقم العجز في الموازنة العامة للدولة.

وبعد أن اتبعت الجزائر سياسة مالية توسعية في إنفاقها، وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط في السوق الدولية قبل 2014 أدى إلى زيادة في الإنفاق على عديد المشاريع التنموية، مما أفضى إلى تآكل كبير في الإيرادات المتحصل عليها من بيع النفط، وسنوضح العجز الذي عانتها الموازنة العامة للجزائر خلال الفترة محل الدراسة من خلال الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): تطورات وضعية الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (2008-2019)

الوحدة (مليار دج)

السنة	إجمالي الإيرادات العامة	إجمالي النفقات العامة	رصيد الموازنة
2008	2902.4	4191.1	-1288.7
2009	3275.4	4246.3	-970.9
2010	3074.6	4466.9	-1392.3
2011	3489.8	5853.6	-2363.8
2012	3804.0	7058.2	-3254.2
2013	3895.3	6024.1	-2128.8
2014	3927.7	6995.8	-3068.1
2015	4552.5	7656.3	-3103.8
2016	5011.6	7297.5	-2285.9
2017	6080.2	7115.6	-1035.4
2018	6714.5	8627.8	-1913.3
2019	6586.5	7725.4	-1138.9

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات وزارة المالية الرابط: <https://www.mf.gov.dz/index.php/fir/solde-global-du-tresor>

يتضح لنا من خلال الجدول رقم (03) الارتفاع المستمر في الإنفاق الحكومي الذي يقابله في نفس الوقت ارتفاع في الإيرادات الناتج عن ارتفاع في حصيللة الضرائب على الخدمات والحقوق الجمركية، بالإضافة إلى الاقتطاعات الخاصة بالزيادات في أجور الوظائف العمومي بأثر رجعي، كما أن العجز انخفض سنة العجز 2013 مقارنة ب 2012 وذلك بسبب قيام الحكومة بترشيد الإنفاق العام. كما نلاحظ ارتفاع العجز سنة 2014 الذي يعود سببه إلى المواصله في السياسة المالية التوسعية في ظل انخيار أسعار البترول، التي أدت إلى انخفاض في الإيرادات العامة، وقد تواصل العجز في رصيد الموازنة العامة، إلا أنه تراجع نسبياً سنتي 2016 و 2017 بسبب الانخفاض الملموس في النفقات العامة.

ويعود هذا الانخفاض إلى عدة أسباب من بينها: تجميد شبه كلي للتوظيف، فضلا عن تجميد أغلب المشاريع الجارية والجديدة، أما في سنة 2018 فنلاحظ ارتفاع في النفقات العامة، وهذا راجع إلى انطلاق المشاريع المجددة سابقاً معتمدين في ذلك على أسلوب التمويل التقليدي، أي أن الجزائر لجأت إلى طبع النقود دون مقابل لتغطية نفقاتها العامة بعد استنزافها لكافة مواردها التمويلية. كما نلاحظ أن العجز انخفض سنة 2019، وذلك راجع لاستمرار الحكومة في خفض الانفاق العام في إطار سياسة التقشف بهدف بلوغ التوازن المالي.

2.5 اليات تمويل العجز في الموازنة عن طريق الصكوك الاسلامية

تعتبر الصكوك الإسلامية السيادية اليوم الحل الأمثل أمام الجزائر كآلية لتغطية عجز الموازنة العامة، وذلك يكون كالتالي (بوضياف منال، 2019، الصفحات 163-164):

أولاً: تغطية العجز بصكوك المضاربة أو المشاركة: وهذا النوع من الصكوك يمكن فقط استخدامه في تغطية المشاريع المدرة للدخل مثل محطات الغاز والموانئ وغيرها، حيث من خلاله تقوم الحكومة بطرح الصكوك للاكتتاب فيها بهدف استخدام حصيلة الاكتتاب في تغطية نفقات مشاريع تنموية بدل تجميدها أو إلغائها.

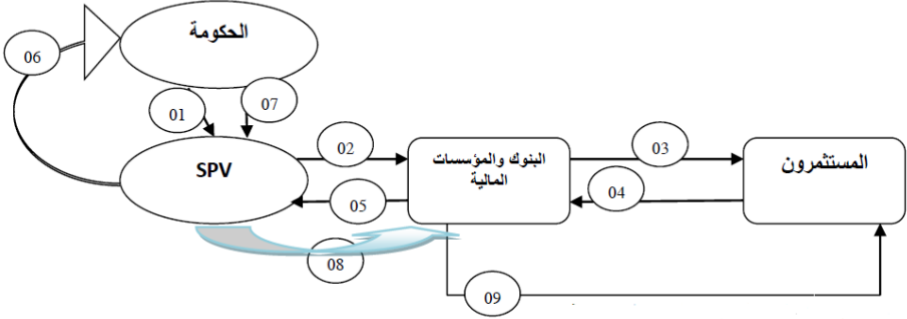
ثانياً: تغطية العجز بصكوك الإجارة: وهي صكوك تكون موجهة إلى أصول معمرة تشتري الجزائر منفعتها فقط أي أنها هي أداة للتمويل خارج الموازنة، حيث تستغل الدولة الأصل المعمار كالألات والعقارات وتستخرج منها منافعها بدل شرائها وتحمل الموازنة العامة لتكاليفها، حيث أنها يمكن أن تستخدمها في العديد من الأمور أهمها تمويل برامج الإسكان والتنمية العقارية ولاستخدام الإيراد المحصل لهم من مصادر أخرى في تغطية نفقات أخرى أو توجيهه إلى صندوق ضبط الإيرادات كما أنه يمكن أن تُستخدم في تمويل قطاعات أخرى خدمية كالنقل والاتصال، الصحة والتعليم، حيث تستخدم أصل ثابت يملكه آخرون تحتاجه في أحد هاته القطاعات مقابل أجر محدد تدفعه الحكومة، كما يمكن لها أن تشتريه في نهاية العقد.

ثالثاً: تغطية العجز بصكوك الاستصناع: يمكن أن تستخدم الحكومة هذه الصكوك لتغطية نفقات التعمير وبناء مشاريع عمرانية أو الطرق والجسور وغيرها، حيث تتجه الحكومة إلى مصرف إسلامي للحصول على التمويل الأساسي للمشاريع، وبعدها يتعاقد المصرف مع المقاولين من أجل القيام بالإنشاءات، ومن ثمّ تقديمها للحكومة، ويكون ربح البنك الممول هو الفرق بين تكلفة الاستصناع وثن بيعها للحكومة.

رابعاً: تغطية العجز بصكوك السلم: تحصل الحكومة من خلال هذه الصيغة على ثمن مبيع السلم على أن تقدم السلعة لاحقاً، حيث يمكن أن تستخدم الحكومة هذه الصكوك في مجال السلع النفطية، أي تستعمل حصيلة صكوك البترول لتغطية عجز الموازنة بشكل عام دون ارتباط حصيلتها بمشروع معين، كما أنها تستخدم لتغطية أي نفقة وتوجه فوائضها إلى صندوق ضبط الإيرادات.

والجدير بالذكر مهما اختلفت الصكوك المصدرة إلا أن تتبع نفس الآلية والمثلة في الشكل رقم (02):

الشكل رقم (02): آلية إصدار الصكوك الحكومية



المصدر: (بوضيف منال، 2019)

3.5 المزايا التي تضفيها صناعة الصكوك الإسلامية السيادية للاقتصاد الجزائري

توفر الصكوك الإسلامية السيادية للجزائر عديد المزايا التي تساهم في دفع عجلة التنمية، ومن بين هذه

المزايا نذكر (البشير، 2017)

أولاً: إدارة السيولة: تعتبر الصكوك الإسلامية من بين الأدوات المستخدمة في إطار ما يعرف بالسوق

المتفتوحة فهي تمكن من:

- تخفيض معدلات التضخم، وتعمل على استقرار أسعار الصرف؛
- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد؛
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي والاعتماد على الموارد الحقيقية بدلا من الاستدانة من الجهاز المصرفي.

ثانياً: تعبئة الموارد: تتميز الصكوك الإسلامية بقدرتها على تجميع الموارد اللازمة لتغطية احتياجات الدولة

التمويلية بحيث تفرض نفسها كبديل متاح للدولة ينوب عن مداخيل النفط المتميزة بالتذبذب.

ثالثاً: تمويل عجز الميزانية: تعد الصكوك من بين الأدوات التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها لتمويل عجز

ميزانيتها.

رابعاً: تمويل المشاريع التنموية: تساهم صكوك الاستثمار في دعم العديد من القطاعات الاقتصادية، وذلك عن طريق توفير موارد حقيقية لتمويل مختلف المشاريع التنموية (مشاريع البنى التحتية، المشاريع الإنتاجية، المشاريع الخدمية... الخ).

خامساً: تحقيق التنمية الاجتماعية : وذلك عن طريق:

- توفير الخدمات الأساسية لأفراد المجتمع، مثل تمويل مشاريع بناء الوحدات الصحية والتعليمية؛
- إن العمل على تنفيذ هذه المشروعات يفضي إلى خلق فرص للعمل، مما يساهم في مكافحة البطالة بين صفوف الشباب.

4.5 موقوفات صناعة الصكوك الإسلامية في الجزائر

والتي نحاول إبرازها من خلال مجموعة من المستويات (سعيد، أبريل 2018، الصفحات 70-71)، (البشير، 2017، صفحة 82)

أولاً: على مستوى التشريعات والقوانين: يشكل غياب الإطار القانوني والتشريعي الذي ينظم العمل بالصكوك الإسلامية في الجزائر عائقاً وتحدياً كبيراً في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية، حيث لم يتضمن القانون المصرفي الجزائري متمثلاً في قانون النقد والقرض أحكاماً تراعي الضوابط الشرعية للعمل المالي الإسلامي وخاصة منها الصكوك الإسلامية وكذلك على مستوى التشريعات الجبائية التي لها صلة مباشرة بالعمل المصرفي والمالي، ولعل أكبر عائق يواجه تطبيق الصكوك الإسلامية في الجزائر هو غياب الاعتراف القانوني بالصناعة الإسلامية بصفة شاملة، ومن بين هذه العوائق والتحديات ما يلي:

- قانون النقد والقرض: غياب تام لعقود التمويل الإسلامي والتي تصدر الصكوك على أساسها وذلك بالرجوع إلى القانون رقم 10/90 المؤرخ في 14 أبريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض و الأمر 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض المعدل والمتم.

- بورصة الجزائر: رفضت لجنة تنظيم ومراقبة عمليات البورصة إدراج الصكوك الإسلامية تحت مسمى (السندات الإسلامية) ضمن القيم المنقولة المتداولة في السوق الجزائرية مبررة ذلك بعدم وجود سند قانوني يجيز ذلك، بالإضافة إلى عدم وجود نظام الشركة ذات الغرض الخاص التي تقوم عليها هذه الأدوات.

- القانون التجاري: لا يتيح القانون التجاري الجزائري إصدار صكوك الاستثمار بصفتها تمثل حقوق ملكية متساوية القيمة دون أن يكون لحاملها صفة المساهمين .

- قانون الضرائب: إن إصدار صكوك إسلامية قائمة على صيغ البيوع كالبيع الآجل والسلم والاستصناع وفق للقواعد الشرعية بصفتها صيغ ناقلة للملكية أعيان قد تؤدي إلى معاملة ضريبية مجحفة بحق هذه الأدوات إذا ما قورنت بنظيرتها التقليدية، أي إذا طبقت عليها الأحكام الضريبية الخاصة بعقود البيع، والذي سوف يؤثر على تنافسية هذه الأداة مقارنة بغريماتها التقليدية.

- ثانيا: الجانب التنظيمي والمؤسسي الخاص بتطبيق المالية الإسلامية: فالملاحظ أن الجزائر مازالت إلى الآن لا تتوفر على بنوك إسلامية وطنية وإن ما أنشئ كان جزئيا وبجهود خارجي من بعض رجال الأعمال والبنوك الإسلامية في الدول العربية، وهو جهد لم يترافق مع دور فعال للدولة، كما أن الجزائر لم تستفد من الإمكانيات التمويلية للصكوك الإسلامية و صناديق الاستثمار ومؤسسات التأمين التكافلي في العمليات الكبيرة والمتعلقة بإنجاز مشاريع البنية الأساسية والقاعدة الهيكلية، وكان الاعتماد كليا على العائدات الربعية من المصادر الطاقة الغير متجددة.

- ثالثا: نقص التأهيل والتدريب: من بين العوائق أيضا، قلة الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة وصاحبة الخبرة في مجال المالية الإسلامية عامة والتصكيك الإسلامي خاصة، ولعل ذلك راجع إلى عدم توفر تخصصات وبرامج للمالية الإسلامية في مختلف أطوار التعليم العالي.

5.5 متطلبات تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر

من أجل تطبيق تجربة التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر يجب اتباع الخطوات التالية (الكبير، 2019، الصفحات 62-63):

- تبني الدولة الجزائرية ممثلة في البنك المركزي ووزارة المالية لفكرة تطبيق الصكوك الإسلامية؛
 - إصدار قانون خاص بالصكوك الإسلامية؛
 - تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقروض، القانون التجاري، قانون الضرائب... الخ)، حتى تتماشى مع مشروع تطبيق تجربة الصكوك الإسلامية في الجزائر؛
 - إنشاء شركة ذات غرض خاص لتقوم مقام البنك المركزي ووزارة المالية بإصدار وإدارة الصكوك الإسلامية
- السيادية؛

- تأسيس هيئة شرعية مستقلة مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها؛
- تكوين الكوادر البشرية في المالية الإسلامية عن طريق إدراج تخصصات للصناعة المالية الإسلامية في برامج مؤسسات التعليم العالي وجميع الأطوار (الليسانس، الماجستير و الدكتوراه)؛
- نشر الوعي الثقافي والمعرفي لدى الجمهور وخاصة المستثمرين منهم، حول أهمية الصكوك الإسلامية في دفع عجلة التنمية من خلال الندوات والمؤتمرات ووسائل الإعلام المختلفة؛
- ضرورة الاستفادة من التجارب الرائدة في مجال صناعة الصكوك الإسلامية السيادية.

الخاتمة:

تعد الصكوك الإسلامية السيادية من أبرز منتجات الهندسة المالية الإسلامية، التي عرفت رواجاً كبيراً عند طرحها في عالم المال والاعمال وتعد من الوسائل التي تُستخدم في إدارة السيولة للنظام المصرفي وتوفر أساليب تمويل للإنفاق العام وتحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد لسد العجز الحكومي، وذلك من خلال استقطاب المدخرات وجمع الأموال تحت اطار ومبادئ الشرعية الإسلامية.

وتزداد قوة الصكوك الإسلامية كأداة من أدوات التمويل الإسلامي بتعدد أنواعها كصكوك المشاركة والمضاربة والسلم وغيرها، مما فتح أبواباً كثيرة للاستثمار وكذا الانتشار الواسع لها في كثير من دول العالم، كما أنها تساهم في معالجة العجز في الموازنة العامة للدولة، حيث أن إصدارها يعتبر عملية خارج الموازنة ولا يحتاج لتكلفة كبيرة في تمويلها وإدارتها، بالإضافة إلى ذلك فهي لا تفرض أعباءً على موازنة الدولة عكس السندات التقليدية، لأن حصيلتها السندات السيادية توجه لتمويل مشاريع عامة، حيث إذا حققت هذه المشاريع الأرباح فسوف توزع على حملة الصكوك، أما إذا فشلت فالخسارة يتحملها حملة الصكوك.

النتائج: من خلال ما سبق يمكن ان نخرج بالنتائج التالية:

- كانت ومازالت التجربة الماليزية التجربة الأولى والرائدة في إصدار الصكوك الإسلامية، والدليل على ذلك تربعا على عرش إصدار الصكوك الإسلامية السيادية بنسبة تفوق 60% من إجمالي الإصدارات العالمية؛
 - تكتسي الصكوك الإسلامية أهمية بالغة في تمويل الاقتصاد ومورد هام لتغطية نفقات الدولة، وذلك باعتبارها أداة مناسبة تجمع بين المصادقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية، وبالتالي فهي الحل الأنسب لمواجهة مشكلة العجز في الموازنة العامة، خاصة وأنها تتماشى مع الخلفية الدينية والثقافية للجزائريين؛
 - يشكل غياب الإرادة السياسية وغياب الإطار التشريعي وضعف ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، عائقا رئيسيا وتحديا كبيرا في تفعيل التعامل بالصكوك الإسلامية في الجزائر؛
- التوصيات:** استناداً إلى ما تقدم، ومن أجل تطوير صناعة الصكوك الإسلامية السيادية وتفعيل دورها في معالجة عجز الموازنة، نوصي بما يلي:

- ضرورة الاستفادة من التجربة الماليزية الرائدة من أجل تفعيل تجربة الصكوك الإسلامية السيادية في الجزائر، خاصة وأنها تعاني في الآونة الأخيرة من شح الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط؛
 - ضرورة استفادة الحكومة الجزائرية من هذه الأداة المالية المهمة، لدورها في تمويل المشاريع الحكومية ومعالجة عجز الموازنة، فضلا عن دورها في امتصاص الكتلة النقدية المتداولة بالسوق الموازية؛
 - إن تفعيل صناعة الصكوك الإسلامية السيادية بالجزائر يقتضي:
- تطوير البيئة التشريعية والقانونية (قانون النقد والقرض، القانون التجاري، قانون الضرائب... الخ) بما يتماشى في هذه الصناعة؛
 - نشر ثقافة الصكوك الإسلامية لدى المستثمرين، بالإضافة إلى تأهيل الكوادر التي توكل لها مهمة إصدار وتداول وإطفاء هذه الصكوك؛
 - تأسيس هيئة شرعية مستقلة مكونة من ذوي الكفاءة والاختصاص توكل لها مهمة التأكد من مدى احترام الضوابط الشرعية عند إصدار الصكوك والتعامل بها؛
 - انفتاح السوق المالي الجزائري على منتجات الهندسة الإسلامية، خاصة الصكوك الإسلامية باعتبارها أدوات تمويل حقيقية تلبى الاحتياجات التمويلية للحكومة؛

6. قائمة المراجع:

Bibliographie

(n.d.). Retrieved from <https://www.mf.gov.dz/index.php/fr/solde-global-du-tresor> .

MARKET, G. S. (2020). *IIFM SUKUK REPORT*. 9TH EDITION.

SUKUK, M. G. (July 2020). *IIFM SUKUK REPORT* . 9TH EDITION.

إبراهيم، ج. أ. (2014). *الصكوك والأسواق المالية الإسلامية ودورها في تمويل التنمية الاقتصادية*، ط: 1 دار الجوهرة للنشر والتوزيع،.

أبوبكر الصديق قزوح نصيرة، بن يحيى . (2016). دور وزارة المالية في إعداد الميزانية العامة للدولة، مجلة آفاق للعلوم، العدد 01. مجلة آفاق للعلوم، المجلد 01 (العدد 02)، 111.

المعايير الشرعية (n.d.). 1. هـ، والإسلامية

المعايير الشرعية (n.d.). 1. هـ، والإسلامية

المعايير الشرعية (n.d.). 1. هـ، والإسلامية

الأمين لباز، طارق هزرشي . (فيفري 2011). دراسة مقارنة لتمويل عجز الموازنة العامة بين الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد الوضعي. *الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي*، (صفحة 03). جامعة غرداية.

تجرتي (استفادة الجزائر من تجربة الصكوك الإسلامية كآلية لتمويل التنمية الاقتصادية). (2017). 1. أ، والبشير 80، (04: العدد) *مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية*، . (السودان وماليزيا نموذجا

أبحاث اقتصادية . الصكوك الإسلامية كأداة لتمويل عجز الموازنة العامة للدولة. (2018). ف. ب، والجليل (01) معاصرة

معهد الدعوة الجامعي للدراسات الإسلامية. *مذكرة ماجستير*. صكوك الاستثمار. (2009). ع. أ، والجوزية

صكوك) الأثر الاقتصادي للصكوك السيادية عند تمويل الموازنة العامة. (أكتوبر 2019). س. ح، والدين 143، 144، ص، (9: العدد) *مجلة بيت المشورة للاتشارات المالية*. (المشاركة والمضاربة

البحرين-المنامة)، (صكوك الاستثمار) 17 المعيار الشرعي رقم. (2010). 1. هـ، والشرعية

(دراسة حالة الجزائر) أهمية الصكوك الإسلامية في تمويل المشروعات الاقتصادية. (2019). ق. س، والكبير

الجزائر،-مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، مسيلة

نموذج محاكاة الأثر على عجز الموازنة :الصكوك الإسلامية كأداة فعالة للتمويل. (2015 أبريل). م. أ، وبدر

مكتبة أكاديمية العربية. والدين العام في الاقتصاد المصري

- بوضياف منال. (2019). دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة دراسة حالة تجرّبي ماليزيا والسودان للفترة. 134. (2008-2018) كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة.
- بوضياف م. (2019). دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة دراسة حالة تجرّبي ماليزيا والسودان للفترة. (2008-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
- بوضياف م. (2019). دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة دراسة حالة تجرّبي ماليزيا والسودان للفترة. (2008-2018) مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
- بوضياف م. (2019). دور الصكوك الإسلامية في تغطية عجز الموازنة العامة دراسة حالة تجرّبي ماليزيا والسودان للفترة. (2008-2018) مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر - بسكرة.
- زيد، ا. (2011). الصكوك الإسلامية ودورها في دعم الموازنة العامة من منظور التمويل الإسلامي. مجلة الإسلام غي آسيا، الجامعة الإسلامية العالمية-ماليزيا، المجلد 08 العدد (01ص50، 51
- زيد، س. ن. (2012). إدارة مخاطر الصكوك الإسلامية الحكومية (دراسة تطبيقية على الصكوك الحكومية السودانية). (المؤتمر الدولي الخامس حول الصيرفة الإسلامية والتمويل الإسلامي) إدارة المخاطر؛ التنظيم والإشراف. (عمان-الأردن: معهد الدراسات المصرفية.
- سعيد، ر. ل. (2018). أفريقيا - (2018) تجارب عالمية ناجحة في إصدار الصكوك الإسلامية لتمويل التنمية المستدامة وأفاقها في الجزائر. مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 71-70، 01:
- ضيف م. ع. (2008). الاستثمار في سوق الأوراق المالية دراسة في المقومات والأدوات من وجهة نظر إسلامية. مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر-بسكرة.
- علي، ا. د. (2021). صكوك الإجارة وخصائصها وضوابطها Retrieved 02 25, 2021, from موقع الدكتور علي محيي الدين القره داغي :
- <http://www.qaradaghi.com/chapterDetails.aspx?ID=380>
- عوض م. ا. (21/05/2011). مخاطر الصكوك الإسلامية. مؤتمر الاستثمار في الدول الإسلامية .
- عيجولي، ع. ا. (2019). الصكوك الإسلامية كبديل شرعي لتمويل عجز الموازنة العامة) تجربة الصكوك الإسلامية بالسودان. (مجلة ادارة الاعمال والدراسات الاقتصادية. (2) 5 ,
- غلمي ز. (2017). تمويل عجز الموازنة العامة للدولة بين البدائي التقليدية والبدائل الشرعية، جامعة الشلف ورسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية،

غنام, ف. أ. (2006). ص. (03) إطار مقترح لإعداد وتطبيق موازنة البرامج والأداء في فلسطين. غزة, رسالة
ماجستير، الجامعة الإسلامية, فلسطين.

كزيز نسرين, م. (n.d.). ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج عجز الموازنة العامة للدولة (دراسة حالة
الجزائر). (2007-2017)مجلة الابداع) العدد, (08ص.09

. Retrieved للاستثمار, 1. 1. (n.d.). البدائل الشرعية لمشاركة القطاع الخاص في تمويل الموازنة العامة للدولة .
02 10, 2021, from <http://iefpedia.com/arab/?p=3441>